سلسلة محاضرات الإمارات

-8-

التصور السياسي
لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 27 شباط / فبراير 1995

الطبعة الأولى 1997

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبوظبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 764666 - 9712 ـ فاكس: 773533 - 9712

E-mail: root@ecssr.edu

التصور السياسي
لدولة الحركات الإسلامية

مقدمة

تميزت السنوات الأخيرة بتنام واضح للتيارات الإسلامية، واتساع نطاق التطرف الديني، وكثرة الجماعات العاملة في هذه الأحزاب، في إطار ما سُمي بالصحوة الدينية أو الحركة الإسلامية الأصولية أو غيرها من التسميات.

وكان لهذه الصحوة الدينية، رغم ما عليها من مآخذ، تأثير ضخم في المجتمع العربي المعاصر والقيم السائدة فيه. كما كان لها تأثيرها على مجمل الأوضاع السياسية، وبخاصة في مصر والجزائر والسودان وغيرها. وأصبحت الأيديولوجيا والأفكار الدينية ـ لا سيما الاجتهادات المتشددة ـ تطرح نفسها بقوة، عبر كافة قنوات الاتصال الإعلامية والثقافية والسياسية، كبديل للأفكار القومية والاشتراكية والليبرالية، أو على الأقل كمنافس خطير لها.

من هذا كله نتبين أن هذه الظاهرة التي عمت المجتمعات العربية والإسلامية، باتت في حاجة ماسة إلى أن تُفهم فهماً جيداً، وأن تُدرك جذورها من أجل التنبؤ بتطوراتها المستقبلية.

تطور الحركات الدينية المعاصرة

لم تولد الحركات الدينية المعاصرة من فراغ، فقد كانت بذرتها موجودة على الدوام. وسواء نظرنا إلى العالم العربي أو الإسلامي،

التصور السياسي
لدولة الحركات الإسلامية

فسوف نكتشف أن الدين استُخدم مراراً كعامل استقطاب واجتذاب للجماهير، أو لمقاومة طغيان السلطات، أو للتصدي لعمليات الغزو والاحتلال، لا سيما في العصور الحديثة.

وكانت الحركة الوهابية - التي ظهرت في نجد وتنامت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر - أبرز الحركات الإسلامية، التي تكرر ظهورها في أماكن عديدة من العالم الإسلامي، كالهند وإندونيسيا وشمال أفريقيا، وبخاصة عندما اشتد ضغط عمليات التوسع الاستعمارية بقيادة إنجلترا وفرنسا وهولندا وروسيا القيصرية.

وبينما رأت الحركة الوهابية السلفية مأساة المسلمين في عدم نقاء العقائد وانتشار البدع بينهم وابتعادهم عن الوحدانية الصحيحة، فإن السيد جمال الدين الأفغاني - ومن تأثر بفكره - نظروا إلى المشكلة من زاوية أخرى، وهي تفكك العالم الإسلامي في وجه الغرب والاستعمار الأوربي، فركزوا على الدعوة إلى تعزيز وحدة هذا العالم ضمن رابطة أو جامعة إسلامية، تجعله أكثر قدرة على الدفاع عن نفسه.

ومع تزايد احتكاك المسلمين - من عرب وفُرس وأتراك وهنود وإندونيسيين - بالحضارة الحديثة، ومع تطور سبل الاتصال والانتقال، وإدراك أهمية العمل المؤسساتي المنظم، تزايد الاهتمام بإنشاء الجماعات والجمعيات الإسلامية لمختلف الأغراض والأهداف، في كل الدول العربية والإسلامية تقريباً.

التصور السياسي
لدولة الحركات الإسلامية

ويذكر د. زكريا سليمان البيومي - في كتابه عن الإخوان المسلمين[1] - أسماء بعض هذه التجمعات والمؤسسات، ومنها مثلاً الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية، وجمعية مكارم الأخلاق الإسلامية، وجمعية الأمة والكتاب، وجمعية الإصلاح الديني، والجمعية الخيرية الإسلامية، وجمعية المواساة الإسلامية، وجمعية إحياء مجد الإسلام، وجمعية غزوة بدر، وجمعية نشر الفضائل والآداب الإسلامية، وجمعية أنصار السنة المحمدية، والجهاد الإسلامي.. إلى غير ذلك من الأسماء.

وكانت «جمعية الشبان المسلمين» قد أُطلقت كتسمية على أكثر من مؤسسة وجماعة، أشهرها تلك التي أسسها محب الدين الخطيب في القاهرة عام 1927، ربما قبل تأسيس حركة الإخوان المسلمين رسمياً بعام واحد. وكان مأخذ الإخوان عليها أنها «تهتم بالرياضة ولا تولي الناحية الدينية اهتماماً يذكر».

يقول الباحث الأمريكي ميتشل - في كتابه عن الإخوان المسلمين - إن مؤسس الحركة الشيخ حسن البنا مرشد الإخوان، لم يجد في جمعية الشبان المسلمين «سعة الأفق التي تستغرق جهده»، وإن ظل عضواً فيها حتى وفاته. وكان رأي الإخوان في أعضاء جماعة الشبان «أن هذا الشباب المملوء حيوية، وهذه الأجسام القوية والسواعد المفتولة، لم تُخلق لتمشي في الأرض مرحاً.. وإنما يجب أن يبيعوا الحياة ويهبوا الشباب لله».

التصور السياسي
لدولة الحركات الإسلامية

كان ظهور حركة الإخوان المسلمين في الإسماعيلية ثم القاهرة (عام 1927 ـ 1928) بداية التسييس الجماهيري الواسع النطاق لسكان المدن والمناطق الحضرية، في مصر والدول العربية الأخرى. وقد حاولت حركة الإخوان أن تجمع بين «سلفية» و«جماهيرية» الحركة الوهابية وبين «نخبوية» و«حداثة» حركة جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده. وكان حسن البنا يعتبر حركة الإخوان المسلمين «دعوة سلفية، وطريقة سُنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية».

ويعدد أحد الإسلاميين الكويتيين، د. عجيل جاسم النشمي، في دراسة له بالجزائر عام 1972، السياسات العامة والثابتة لحركة الإخوان المسلمين، فيقول إنها تتسم بالابتعاد عن مواطن الخلاف الفقهي، والابتعاد عن هيمنة الكبراء والأعيان، والابتعاد عن الهيئات والأحزاب، والتدرج في الخطوات، والإيمان بالوحدة العربية والإسلامية، وإجلال فكرة الخلافة والعمل لإعادتها، والتصدي للدول الأوربية، وإقامة الحكومة الدينية و«الاستعانة بالقوة لتحقيق أهدافهم، متدرجين من قوة العقيدة والإيمان إلى قوة الوحدة والارتباط، ثم قوة الساعد والسلاح». ويعتبر حسن البنا أن «قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية».

وقد اعتمد الإخوان في أساليب عملهم على الوعظ والإرشاد وإرسال الرسائل، والاهتمام بالشباب والطلبة والتعليم، وعقد المؤتمرات، وإنشاء المستوصفات والمستشفيات. ومن الاتجاهات التي ميزتهم ـ بلا شك ـ اهتمامهم بالاستثمار الاقتصادي والمالي، فأسسوا العديد من الشركات والمصانع، وأشركوا العمال في رأس المال لأول مرة في تاريخ الشركات بمصر، واهتموا بالعنصر النسائي حيث كونوا عام 1932 أول لجنة للأخوات المسلمات بمدينة الإسماعيلية. وفي عام 1948 أصبح لهذا القسم في مصر خمسون شعبة تضم خمسة آلاف سيدة وآنسة. واهتموا ثالثاً بالحكم والسياسة، إذ يقول الشيخ حسن البنا «إن الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركناً من أركانه، ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد».

كان ظهور وتنامي حركة الإخوان المسلمين بداية انطلاق الحركات والأحزاب الإسلامية المعاصرة، والتي تهتم عادة بتأمين النفوذ السياسي والاقتصادي، وبالعمل داخل المدن واستقطاب الفئات الاجتماعية الفقيرة والغضبى والطموحة، وهي تعتمد كذلك على التنظيم الحزبي والخلوي والتعبئة العقائدية.

وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن أسماء وتوجهات هذه الأحزاب الإسلامية العاملة في العالم العربي، يجدر بنا أن نقف فترة أطول عند حركة الإخوان المسلمين، ونتساءل عن سر نجاح الشيخ حسن البنا في

دعوته، وظهور هذه الحركة في المجتمع المصري ثم انتقالها منه إلى مجتمعات عربية أخرى، في شمال أفريقيا وبلاد الشام ودول الخليج والجزيرة.

إن الإجابة عن هذا السؤال تطرح أمامنا أسرار النجاح الواسع للحركات الإسلامية عموماً، وهو ما سنتحدث عنه ببعض التفصيل لاحقاً. ويكفينا هنا أن نشير ضمن إطار التجربة المصرية - وهي بالطبع أهم وأعرق التجارب العربية - إلى ما أشرت إليه في بعض كتاباتي، «فهناك العواطف الدينية الواسعة الانتشار، واشتداد الرغبة في التخلص من الفقر والعوز، وتعاظم الإحساس بالتخلف ومخاطر الهيمنة الأجنبية وما يرافقها من قيم، والخوف من الأفكار الشيوعية والاشتراكية والليبرالية، والحرص على استمرار الحياة الاجتماعية والثقافية في الإطار المألوف الذي عاشته مجتمعاتنا منذ مئات السنين».

لقد عزل الفقر جماهير مصر في المدن والأرياف عن قيادتها المَلَكية الثرية ونُخبها المرفهة وقيمها الغربية. وكان تخلف البلاد الشديد وانتشار الأمية سبباً في عرقلة نمو الأشكال العصرية من الوعي السياسي، وما يرتبط بها من مؤسسات سياسية. وهكذا لم تجد الجماهير أمامها إلا ماضيها وتراثها، تصنع به حاضرها ومستقبلها.

ولم تمثل حركة الإخوان طوق النجاة للفقراء وعامة الشعب وشريحة كبيرة من المتعلمين فحسب، بل انضم إليها بعض مُلاّك

الأراضي والأثرياء ممن وصلوا - فيما بعد - إلى زعامة الحزب. فقد كان المرشد حسن الهضيبي من كبار المستشارين، وكان المرشد عمر التلمساني من أبناء عائلة في غاية الثراء، أمضى الشطر الأول من شبابه لاهياً متمتعاً بمختلف ملاهي الشباب، أما محمد حامد أبوالنصر فهو أيضاً من عائلة معروفة من كبار مُلاك الأراضي، وكذلك أيضاً منير الدلة.

أما الفئة الحاكمة في مصر وطبقات مُلاك الأراضي، وأصحاب المصالح من حركة الإخوان، فقد وقفوا موقفاً مزودجاً. إذ كانت هذه الفئات تحتمي بالحركة ضد الأفكار والمخاطر الاشتراكية والشيوعية، التي أخذت في الانتشار آنذاك مع قيام الاتحاد السوفيتي، كما كانت تريد استغلال الحركة لتعزيز نفوذها في أوساط الطبقات الشعبية. ولكنها في الوقت نفسه كانت تخاف من الطموحات السياسية لحركة الإخوان، والضغوط الدينية التي ستفرضها الحركة على حياتها وسلوكها. بيد أن النظام الملكي تساهل كثيراً مع انتشار حركة الإخوان في المدن والأرياف رغم كل المخاوف، ولم تتغير هذه السياسة إلا بعد أن نمت الحركة إلى درجة مخيفة، وخلقت لنفسها جهازاً سرياً داخلياً لإرهاب الخصوم، حيث قام الإخوان باغتيال رئيس الوزراء النقراشي باشا، فردت الدولة باغتيال مرشد الحركة حسن البنا يوم 12شباط / فبراير 1949.

التصور السياسي
لدولة الحركات الإسلامية

ورغم كل العوامل الموضوعية التي أسهمت في نجاح الإخوان المسلمين، فلا شك أن قدراً كبيراً من هذا النجاح يعود الفضل فيه إلى شخصية مؤسسها وذكائه وحصافته.

لقد استطاع حسن البنا أن يتجاوز جمال الدين الأفغاني، لأن الأخير وجّه دعوته أساساً للقادة وكبار القوم. ورغم اتصال الأفغاني بعامة الشعب، فإن هذا الاتصال لم يتخذ شكلاً حزبياً منظماً ومدروساً، ولم يكن لقاؤه بهم يومياً كما فعل البنا. ولكن هذا «التعامل الفوقي» لم يكن وحده السبب الجوهري لفشل الأفغاني مقارنةً بالبنا. لأن مرشد الإخوان، بتعامله مع الحكومة المصرية وقادة الأحزاب، كان يتعامل أيضاً مع القادة السياسيين للمجتمع. بيد أن الأفغاني جعل هذا التعامل مع الحكام والصفوة جوهر نضاله ومرتكز أعماله، أما حسن البنا ـ كما يقول محمود عبد الحليم، أحد قادة الإخوان ـ فقد «ركز جهوده على الاتصال بالجماهير، فوجه الدعوة إليهم وخالطهم، وتفاهم معهم وأقنعهم وامتزج بهم، وكوّن منهم قاعدة عريضة لدعوته».

كان البنا يتحدث مع الناس ويختار أبسطهم، وكان يشرف على تزويج الإخوان واستقبال مواليدهم ودفن موتاهم. وكان يعينهم في أمورهم الاقتصادية، ويشير عليهم في قضاياهم الاجتماعية، ويوجههم في ميولهم السياسية. ولم يقتصر في اتصاله بالجماهير على أسلوب الخطابة والمواعظ. ولم يكتف ـ كما فعل الشيخ محمد عبده والشيخ ابن

باديس ـ بأسلوب التعليم والتثقيف كوسيلة وحيدة لاجتذاب الجماهير ونشر الأفكار. ومما ساعد في نجاحه كذلك استخدامه الجيد لثقافته الدينية، وحيويته الشخصية والاجتماعية، واعتماده على التدرج والمرونة. فطريقته مثلاً في «تنقية الدين من البدع» كما يبين عبدالحليم كانت مناقضةً تماماً للطرق المتصلبة المعروفة. فالبنا كان يقوم «بالالتفاف حولها وتطويقها من باب خلفي، دون الوقوف من أصحابها موقف التحدي والرمي بالشرك والنعت بالكفر، الذي يخلق العناد والتعصب، ويقطع الصلة، ويقضي على فرص التفاهم».

ظهور الأحزاب الإسلامية

اصطدمت حركة الإخوان المسلمين ـ كما ذكرنا ـ بالنظام الملكي في مصر عام 1948. وفي عام 1954 عادت فاصطدمت بالنظام الثوري الجديد، حيث تعرضت لقمع شديد استمر إلى عام 1967. وبوفاة الرئيس جمال عبدالناصر وانتقال الرئاسة إلى أنور السادات، بدأت مرحلة من الانفراج لا تزال مستمرة على درجات.

وبالعودة إلى منتصف الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، سوف نجد أن دعوة الإخوان المسلمين قد انتشرت إلى الدول العربية والإسلامية الأخرى. وتأسست جماعات بالاسم نفسه في سوريا والسودان وبعض دول الخليج ـ وبخاصة البحرين والكويت ـ حيث التفت الحركة حول جمعية الإرشاد التي افتُتحت في أيار/ مايو 1952.

التصور السياسي
لدولة الحركات الإسلامية

ومع سقوط التجربة الناصرية عام 1967، ووفاة قائدها عام 1970، تنامت الحركات الإسلامية السياسية. ودفعت سياسات وطموحات الرئيس الجديد أنور السادات، وحرب رمضان وتعاظم الثروة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، وتفاقم مشاكل التخلف والتزايد السكاني الهائل، كل ذلك دفع إلى تحولات وتغييرات جديدة صبت - على الأغلب - في طاحونة الحركات الإسلامية. كما أدت الثورة الإسلامية في إيران والتدخل السوفيتي في أفغانستان وتزايد تأثير الإسلام والأقليات الإسلامية والاتحادات الإسلامية في أوربا وأمريكا، إلى ظهور جماعات وتيارات وتوجهات إسلامية لا تُعد ولا تُحصى، في كافة الدول العربية والإسلامية، ويمكن تصنيفها إجمالاً فيما يلي:

● جماعات الإخوان المسلمين

هي أحزاب موجودة في العديد من الدول العربية والإسلامية، إما تحت هذا الاسم مباشرة، أو تحت أسماء أخرى، مثل «الجماعة الإسلامية» في لبنان وباكستان، و«حركة حماس» في الجزائر. وللإخوان تنظيم دولي مقره لندن، بقيادة مرشد الحزب في مصر، كما أن لهم نفوذاً مالياً وسياسياً عظيماً في أماكن كثيرة، داخل وخارج العالم العربي. وتعاني حركة الإخوان - منذ فترة طويلة - من الانقسامات السياسية والفكرية، والاختلاف في ترتيب الأولويات، واختيار الاستراتيجيات والوسائل. ولكنها تمتاز عموماً بالمرونة والنفس

الطويل، وتبني استراتيجية التغلغل التدريجي، والتقرب إلى الأنظمة والأوضاع القائمة، ومحاولة استقطاب النخب الحاكمة. وقد جربت الحركة اللجوء إلى العنف عدة مرات، ولكنها عادت من جديد إلى سياستها الأولى التي وضعها المرشد حسن البنا، عندما صرح في المؤتمر الخامس عام 1938 بأن الإخوان المسلمين لا يفكرون في الثورة «ولا يعتمدون عليها ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها». أما عن استخدام القوة والعنف لتحقيق غايات الحزب، فإن البنا أقر اللجوء إليها «حيث لا يجدي غيرها، وحيث يثقون - أي الإخوان - أنهم قد استكملوا عُدة الإيمان والوحدة».

ويمكن القول باختصار إن تيار الإخوان المسلمين هو أقوى التيارات الإسلامية الحركية، مهما كانت درجة التكفك في العلاقات التي تربط بين أحزابه في مختلف الدول. وله امتدادات طلابية قوية جداً في الدول الأوربية والولايات المتحدة. كما قامت الحركة بإنشاء بنك خاص في جزر البهاما، للاستفادة منه عندما تدعو الحاجة.

- **حزب التحرير الإسلامي**

ظهر هذا الحزب في بداية الخمسينيات، وبالتحديد عام 1951، على يد الشيخ الفسطيني الحيفاوي «تقي الدين النبهاني»، ليعكس طموحات العناصر الإسلامية الفلسطينية بعد نكبة 1948. وقد اعترض حزب التحرير على ما اعتبره «ضآلة الجرعة السياسية في فكر الإخوان،

وسيطرة المظاهر السلفية على سلوكهم»، ودعا إلى تدخل أكثر قوة ومباشرة في الحياة السياسية.

وقد حاولت حركة الإخوان أن تثني النبهاني عن حركته الجديدة، «واجتمع به مجموعة من الإخوان، وذكّروه بالله، وأنه لا مبرر لوجود هذا الحزب مادامت هنالك جماعة إسلامية قائمة، ولكن الشيخ النبهاني مضى في طريقه»[2].

ويقال إن سيد قطب اجتمع بنفسه مع النبهاني في القدس ـ عام 1953 ـ محاولاً إقناعه بالتخلي عن دعوته، وعرض عليه العمل من خلال دعوة الإخوان في الأردن،فقبل الشيخ على شرط أن يكون الإخوان في الأردن منفصلين عن قيادة الإخوان في مصر، وقد رفض الإخوان هذا الطلب لأنه «نفس الطلب الذي اشترطته السلطات الأردنية ثمناً للاعتراف بالإخوان رسمياً».

ولا يعترف حزب التحرير ببقية الأحزاب والتكتلات الإسلامية، وإنما يتصل بهم «كأفراد مسلمين فقط». وهو يقسم مراحل الدعوة إلى ثلاث: المرحلة الأولى، هي تهيئة المؤمنين بالفكرة من ذوي الاستعداد للتضحية لنصرة الإسلام. المرحلة الثانية، تهيئة الأمة لتقبل مايريد هؤلاء المؤمنون تطبيقه. المرحلة الثالثة، مرحلة إقامة الدولة الإسلامية.

ويعتبر الحزب أن البلاد الإسلامية بلد واحد، وأن الحزب حزب واحد في كل الأقطار، بقيادة واحدة وانتظام واحد ولا يخرج عن ذلك

أحد. كما يرى الحزب أن قضيته هي إعادة الثقة بأفكار الإسلام، وذلك عن طريق العمل الثقافي والعمل السياسي.

ويستعرض الكاتب الإسلامي غازي التوبة أفكار حزب التحرير[3]، ويقول إن القضية الأساسية لدى حزب التحرير «هي إعادة الثقة بأفكار الإسلام وأحكامه»، وأن إنقاذ الأمة «إنما يكون بالثورة الفكرية». ومن هنا يدعو الحزب إلى قيام قيادة فكرية تشرف على توجيه الجماهير والارتفاع بها فكرياً، «فإذا وُجدت الأفكار وُجدت النهضة، وإذا عُدمت الأفكار كان الانحطاط». ويلخص النبهاني أسباب انهيار الدولة الإسلامية في عاملين اثنين؛ «ضعف فهم الإسلام، وإساءة تطبيقه».

ومما يتميز به حزب التحرير إعطاؤه أولوية سياسية وإعلامية كبيرة لقضية الخلافة الإسلامية، ومناداته بضرورة إقامتها في العالم الإسلامي في أقرب فرصة. وقد شهدت السنوات الأخيرة اتساعاً في نشاط ونمو الحزب داخل وخارج العالم الإسلامي، وبخاصة في أوربا.

● **التنظيمات الجهادية**

هناك العديد من الأحزاب الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومصر وفلسطين وغيرها، ممن انشقت عن حركة الإخوان المسلمين، أو دخلت عناصرها في هذه الحركات مباشرة لعدم اقتناعها بالعمل السياسي الطويل الأمد، فتبنت أساليب العمل المسلح والعمليات الانتحارية، التي تعتبرها «عمليات استشهادية».

التصور السياسي
لدولة الحركات الإسلامية

ويمكن القول - باختصار شديد - إن أهم سبعة أفكار تناقشها كتب ومنشورات هذه التنظيمات هي مايلي:

1 - تكفير المجتمع العربي والإسلامي كلياً أو جزئياً (إذ اعتُبر مجتمعاً مسلماً بيد قادة وحكام «كفرة»).

2 - فشل أساليب التدرج في تطبيق الشريعة، وحُرمه المشاركة السياسية في الأوضاع القائمة، والدعوة إلى الجهاد على كل صعيد.

3 - مهاجمة الديمقراطية كبدعة غربية، والدفاع عن الشورى والخلافة، وذم القيم الليبرالية، والهجوم المركّز على العلمانية.

4 - مهاجمة كل ما يقال عن الفهم العصري لدور المرأة وحقوقها السياسية، ودعوتها - بدلاً من ذلك - إلى الانعزال والانصراف نحو الأعمال المنزلية البحتة وتربية الأطفال.

5 - التهجم على غير المسلمين، وتوعدهم بفرض الجزية عليهم، وتقليص مكاسبهم وحرياتهم وحقوقهم المدنية، وحرمانهم من حق المواطنة بتحويلهم إلى رعايا من الدرجة الثانية.

6 - معاداة الغرب، وتفسير كافة التطورات الدولية من خلال نظرية المؤامرة الكبرى، التي تخطط لها الصليبية الحاقدة والصهيونية الماكرة، وينفذها العملاء والجواسيس العرب والمسلمون!.

7 ـ المبالغة في إطراء «النظام الإسلامي» كما تتصوره اجتهاداتهم المتشددة، في إطار من التفكير الطوباوي (المثالي) الذي لا يأخذ في اعتباره الواقع المتخلف للعالم العربي والإسلامي، ومشاكل بناء الدولة الحديثة، واختلافات الجماعات الإسلامية.

● **الجماعات السلفية**

تمثل هذه الجماعات الامتدادات الحديثة لأتباع الإمام أحمد بن حنبل وابن قيم الجوزية وابن تيمية ومحمد بن عبدالوهاب، ولهم وجودهم البارز في كل الدول الإسلامية وخارجها.

ويقول أنصار الحركة السلفية إن هدفهم «تعريف الناس بدينهم الحق، وتحذير المسلمين من الشرك على اختلاف مظاهره، ومن البدع والأفكار الدخيلة والأحاديث المنكرة والموضوعة، ومن ثم إحياء التفكير الإسلامي الحر، في حدود وإطار القواعد الإسلامية، وتطبيق حكم الله في الأرض»[(4)].

ويعتقد السلفيون أن سبب ذل المسلمين هو اختلافهم في فهم الإسلام، وتعصبهم وجمودهم على آراء المذاهب الأربعة، ثم تناحرهم في كثير من الفترات، وتقاتلهم أحياناً بسبب الخلافات المذهبية.

ويرى التيار السلفي أن العودة إلى الدين الحق لن يتم إلا بالسبل الآتية:

أ- تصفية العقيدة الإسلامية من آراء الجماعات التي يعتبرونها «فرق الضلالة»، وتصفية المذاهب الإسلامية من الاجتهادات الخاطئة، وتصفية كتب التفسير والحديث.

ب- فتح باب الاجتهاد من جديد، وعدم الالتزام - بالضرورة - بفتاوى المذاهب الأربعة المعروفة.

ج- نشر «الوعي الإسلامي الصحيح»، وهو يرتكز - كما يرون - على شقين:

1- التوحيد، وبخاصة توحيد الربوبية، بأن تؤمن بالله رباً خالقاً لكل شيء. وتوحيد الأسماء والصفات، بأن تؤمن بصفات الله وأسمائه، دون تحريف أو تكييف أو تأويل. وتوحيد الألوهية، بإفراد الله بالعبادة والدعاء والقَسَم والاستعاذة والنذر.

2- أما الشق الثاني فهو الاتِّباع، بمعنى أن يخص الإنسان المسلم رسول الله ﷺ بالاتِّباع، مع الإيمان بأن محمداً بشرٌ كسائر البشر، يُوحى إليه، وأنه مبلغ عن ربه وليس له من الأمر شيء. وأن محمداً ﷺ جاء بوحيين، القرآن والسنة، فمن رد الثابت الصحيح من السنة يكون كمن رد القرآن الكريم، لأن السنة

تفسر آيات القرآن. ويرى السلفيون كذلك أن اتِّباع الرسول هو السبيل لتحقيق توحيد الله ونيل رضاه ومحبته، فلا يجوز أن نتلقى أمراً أو نهياً من غيره، لأنه هو المشرِّع بأمر الله لجميع شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويدعو السلفيون إلى حب الرسول ﷺ، بالتزام هديه وطاعته، وعبادة الله بما شرع لا بالأهواء والبدع.

ومن أجل تحقيق هذه الأصول وإخراجها إلى حيِّز الوجود ـ في رأي السلفيين ـ لا بد من وجود رجال يُنشَّأون على شاكلة الطراز الأول والسلف الصالح، وعلى المنهاج السلفي الذي كان به العز والسيادة.

وهكذا نجد أن الحركة السلفية أقل تركيزاً من الإخوان المسلمين وحزب التحرير والتنظيمات الجهادية على الاستراتيجيات السياسية، وبخاصة الواسعة النطاق منها، فيما يمكن اعتباره بالأممية الإسلامية. وهي حركة تركز على الجانب العقائدي، وتعادي ـ بشدة وبعنف ـ تقديس الأولياء وزيارة القبور والتصوف والتشيع والمذهبية، وتنفر من المعتزلة والأشاعرة معاً، رغم أن اجتهادات الأشعري في مجال العقائد تشكل العمود الفقري لعموم أهل السنة والجماعة.

أما الإخوان المسلمون فيرون أن الحركة السلفية «لا تكوِّن حركة ذات منهج في التربية والتكوين والتخطيط، وليس لديها أهداف مرحلية محددة، كما لا يوجد عندها تنظيم يربط أفرادها. وعلى الجانب الآخر

التصور السياسي
لدولة الحركات الإسلامية

يتهم السلفيون - بدورهم - حركة الإخوان المسلمين بالميوعة العقائدية، والانتهازية السياسية، والتعصب للمذاهب الأربعة، والتساهل مع التصوف والبدع.

وقد تحدث السيد خالد السلطان، عضو مجلس الأمة الكويتي وأحد أبرز ممثلي الحركة السلفية، إلى مجلة الشراع اللبنانية عن الحركة السلفية عام 1985، فقال في مجمل إجاباته إن «السلفية أساسها الدعوة. والعمل السياسي جزء يسير وبعض وسائل الدعوة وليس محور نشاطها. ونحن لا نؤيد أي عمل حزبي بل نؤيد تحرك مجموعة أو جماعة. إن هدفنا هو بناء الفرد الصالح وزيادة عدد أمثال هذا الفرد ضمن السواد الأعظم، وإيجاد الأعداد الكافية لتكوين نواة المجتمع الصالح، وعندما توجد الأعداد الكافية من هؤلاء الأفراد الصالحين، سيؤدي ذلك في النهاية إلى تغيير في المجتمع والدعوة لإقامة «حكم الله». ولإعطاء مثل عملي على ذلك، دخولنا في معترك الحياة البرلمانية في الكويت، والمطالبة - على مدى السنوات الأربع الماضية - بتغيير المادة الثانية في الدستور، بحيث تكون الشريعة هي «المصدر الوحيد» للتشريع، بدلاً من أن تكون «المصدر الرئيسي» كما هو قائم حالياً، بالإضافة إلى سعينا لتغيير قوانين البلاد كي تتوافق مع حكم الشرع. نضيف إلى ذلك إعادة النظر في أمورنا الاقتصادية والتعليمية والإعلامية، بحيث تأتي من خلال منظور إسلامي». وأضاف النائب

السلطان أن الدعوة السلفية لا تعتقد في عملية تغيير أنظمة الحكم أو الخروج على الحاكم، مالم يصدر عنه كفرٌ بَوَاح. وفي هذه الحالة فمحاربته لا ينبغي أن تنجم عنها مفسدة أكبر، لاسيما أن القيام بانقلاب على الحاكم يعد أمراً خطيراً[5].

● **الأحزاب الشيعية**

تأخر ظهور الأحزاب السياسية الشيعية إلى منتصف الأربعينيات والخمسينيات، في كل من إيران والعراق. حيث نبتت في إيران جماعة «فدائيان إسلام» المتطرفة بقيادة نواب صفوي، التي قامت بسلسلة اغتيالات سياسية. وظهر «حزب الدعوة» في مدينة النجف الدينية بالعراق. وفي الحالتين كان لتنامي الأفكار والحركات الشيوعية دور بارز في ظهور هذه الأحزاب.

لقد قام حزب الدعوة بتسييس المذهب الشيعي عموماً، وكان له دور معروف في التصدي للحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث، كما ساهمت هذه الحركات ـ عموماً ـ في خلف معارضة فعالة لنظام البعث، وبخاصة ضد طغيان الرئيس صدام حسين، حيث جرت صدامات عنيفة أدت إلى إعدام المفكر الشيعي البارز ـ السيد محمد باقر الصدر ـ وإجراء تصفيات شاملة في صفوف الحركات السياسية والحزبية للشيعة.

وبرزت أهمية النشاط التنظيمي والاعلامي للشيعة، مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران، والتي قادها آية الله روح الله الخميني. كما ازدادت

حدة الاستقطاب السياسي والمذهبي بين الشيعة والسنة، بعد دخول إيران والعراق في حرب شرسة امتدت ثمانية أعوام قاسية.

وقامت السلطة الإسلامية الشيعية الثورية الجديدة ـ في إيران ـ بتقديم كل التسهيلات المطلوبة لظهور الأحزاب والتنظيمات السياسية الشيعية خارج إيران، وبخاصة تلك التي تتبنى سياساتها وتتعاطف مع الفهم الإيراني الرسمي للمذهب الشيعي.

وقد ظهر في إيران لبعض الوقت حزب شبه رسمي هو « الحزب الجمهوري»، إلا أن نجمه خبا بسبب بعض الاختلافات والصراعات الداخلية. وظهر كذلك «حزب الله» الذي لا يزال ينشط بين حين وآخر في مجال تنفيذ السياسات المتشددة. والملاحظ في التجربة الإيرانية عموماً، عدم تساهلها مع حرية تكوين الأحزاب الإسلامية ـ للشيعة والسنة على حد سواء ـ وإن كان هذا الحظر أشد صرامة بالنسبة للفئة الثانية.

وازداد النشاط الشيعي خارج إيران بعد الثورة الإيرانية عام 1979، فظهر العديد من الأحزاب والجمعيات والجماعات في باكستان ودول الخليج، وفي بعض البلدان الآسيوية والأفريقية، وفي أوربا. «لقد خلقت الثورة الإيرانية تغييراً في المنطقة كلها، حتى أن التنظيمات الفلسطينية، وكذلك الليبراليون واليساريون من الكتاب والمثقفين ـ ابتداء من «أدونيس» حتى عالم الاجتماع المصري القبطي اليساري سابقاً «أنور

عبدالملك» ـ جميعهم شاركوا الإسلاميين إعجابهم بالثورة الناجحة، وبأبعاد التغيير الثوري في العالم العربي والإسلامي»[6].

ولقيت هذه الدعوة الحزبية السياسية في لبنان بالذات أرضاً خصبة، بسبب المستوى المعيشي المتدني للشيعة عموماً في جنوب لبنان، ولظروف الحرب الأهلية والاحتلال الإسرائيلي هناك. وقد تفتت ولاء الشيعة في نهاية الأمر بين عدة جماعات، أبرزها «حزب الله» و«حركة أمل» والجناح الإسلامي المتشدد من أمل، وذلك بعد وقوع مذابح مروعة بين هذه الجماعات في الثمانينيات.

وتعاني الاستراتيجية الإيرانية ـ الدعوية والإعلامية ـ من صراع داخلي واضح، في مسألة الولاء لثلاثة معطيات تحاول فرض نفسها. وهي الدعوة الإسلامية العالمية، والمذهب الشيعي المحدود الانتشار، والشخصية القومية الفارسية الموروثة لإيران ومستلزمات التنمية الوطنية.

كما تعاني الأحزاب الشيعية عموماً من التذبذب بين متطلبات الدعوة، في مجتمعات عربية تتبع أغلبيتها المذاهب السنية، وبين متطلبات مراعاة أصول المذهب الشيعي، الذي لا يشارك بقية المذاهب في نواحٍ عديدة. وقد تبنى حزب الله ـ مثلاً ـ فكرة إقامة «جمهورية إسلامية» في لبنان، ولكنه اضطر إلى التخلي عن الفكرة بعد ظهور استحالتها، بسبب الانقسامات الدينية والمذهبية والعرقية في تلك الدولة.

والخلاصة أنه لا يمكن اعتبار هذه الأحزاب الشيعية راغبة أو قادرة على الانفراد بحكم أي بلد عربي، بما في ذلك العراق ولبنان والبحرين. كما يُستبعد أيضاً أن تنجح في تجاوز خلافاتها المذهبية، والحساسيات الطائفية مع البيئة العربية السنية، بشكل كامل وفي وقت قريب.

أسباب نمو الحركات الإسلامية

ظهرت تحليلات كثيرة في وسائل الإعلام المختلفة، حول تنامي الحركة الإسلامية بأحزابها المختلفة وتيارتها المتعددة. وقد تناولت هذه التحليلات الأسباب التي غذت نمو هذه الحركات، وأبرزها مايلي:

1 ـ ضغوط الفقر والتخلف والبطالة، وقلة فرص الصعود الاجتماعي وبخاصة لدى شباب المدن والمجموعات الريفية المهاجرة. والمعروف أن القوة العاملة العربية تنمو بمعدلات قياسية، وتفوق معدلات البطالة فيها النسب العالمية، إذ تجاوزت 15٪ عام 1995. ويؤدي نقص الاستثمارات وتردي الخدمات إلى المزيد من الفقر والاضطرابات السياسية والاجتماعية، وبخاصة في الريف والأحياء الفقيرة من المدن العربية، مما يوسع عضوية الحركات الدينية السياسية باستمرار.

2 ـ تزلزل الأنماط والقيم الاجتماعية السائدة في العالم العربي والإسلامي وبلدان العالم الثالث، تحت تأثير التغيرات الدولية

وتطور المواصلات وتغير الأنظمة وثورة المعلومات وغير ذلك، مما أدى إلى صراع حاد ـ بين أقطاب وشرائح كل مجتمع ـ حول القيم الصالحة للاستمرار، والقيم المسببة للتخلف، والصورة المطلوبة للمجتمع المنشود.

3ـ ضعف المناهج التعليمية والتربوية، وانحدار المؤسسات والنشاطات الأكاديمية، وبخاصة ما يمس منها التربية الإسلامية والتاريخ والتربية الوطنية واللغة العربية. فليس في العالم العربي دولة واحدة يهدف نظامها التعليمي إلى خلق إنسان ليبرالي مفكر مناقش. كما أن مناهجنا ـ في كل مكان ـ تعطي الأولوية للحفظ والتكرار، ولا ترحب بالمناقشة الحرة والرأي المستقل. وتعاني الجامعات العربية من الازدحام الشديد وضيق هامش الحرية الأكاديمية وقلة الإمكانيات، وضعف تأثير الهيئة الأكاديمية على متخذي القرار في البلاد.

4ـ قلة الخبرة السياسية والدينية والفقهية لدى معظم عناصر الحركات الجهادية، الذين يتم تجنيدهم في مراحل مبكرة من أعمارهم، إذ تعمل الحركات الدينية ـ عموماً ـ على الاهتمام بالناشئة والشباب، بهدف ضمهم إلى الحركة مبكراً. كما دأبت الأحزاب الإسلامية في الولايات المتحدة وأوربا على استقطاب الطلاب العرب ـ وبخاصة الخليجيين ـ فور وصولهم إلى تلك البلاد للدراسة.

وتؤدي السذاجة السياسية والمثالية الاقتصادية - ممتزجةً بعوامل أخرى - إلى الإيمان بحلول سهلة لمشاكل معقدة، وإمكانية خلق مجتمعات مثالية وثرية بمجرد تبني شعارات الأحزاب الإسلامية، أو - أحياناً - بمجرد الانعزال عن العالم، دون إعطاء الاعتبار اللازم لتعقيدات الحياة وتداخل المجتمعات وترابط المصالح الدولية.

5 - تنوع النصوص الدينية، وتعارض آراء ومواقف الفقهاء والمفسرين، وهيمنة الميول الشخصية والسياسات الحزبية على اتجاهات استنباط الأحكام، وبخاصة مايتعلق من هذه النصوص بالجهاد والتكفير، والموقف من السلطة، والمرأة، وأهل الكتاب، والشورى، والردة، والربا. وهكذا بات المجال مفتوحاً لظهور عشرات الأحزاب الإسلامية التي يدَّعي كلٌّ منها أنه يمثل «الإسلام الصحيح». وكل حزب بما لديهم فرحون.

وكثيراً ما تترتب على هذه التفسيرات والاجتهادات الخاصة، مواقف في غاية العنف والتطرف ضد الرجال والنساء والأطفال من عامة الشعب - مسلمين وغير مسلمين - كما نرى في مصر والجزائر وأفغانستان وغيرها.

وتدرك الحركات الإسلامية جيداً هذه الاختلافات الفقهية والتفسيرية، وما يترتب عليها من مواقف، ولكنها عاجزة عن القضاء عليها. يقول أحد قادة الإخوان السوريين، سعيد حوى: «لا يكاد

يوجد بين المسلمين اثنان من العلماء يتفقان على كل شيء وعلى كل مسألة، حتى ضمن المذهب الواحد والاتجاه الواحد. فإذا جعلنا كل مسألة فرعية سبباً للمفاضلة، لم يبق اثنان من المسلمين على حالة إخاء وصفاء. إن هناك أناساً على استعداد لأن يشعلوا بين المسلمين حرباً، بجعلهم الخلافات الفرعية فيصلا بينهم وبين الآخرين. إن مثل هذا الاتجاه كافٍ لتحطيم المسلمين وجعل غيرهم يركبونهم، كما هو الواقع الآن»[7]. ويسخر المفكر اللبناني فتحي يكن من تعدد الجماعات الإسلامية وخلافاتها، قائلاً: «في كل مكان عشرات التنظيمات والهيئات والجماعات والمشيخات والأحزاب الإسلامية»[8].

6 ـ غياب الالتزام بالقوانين والدساتير وحقوق الإنسان في بعض الدول العربية والإسلامية، واستمرار قمع كل أشكال المعارضة والقضاء على التعددية، مما يعطي التمحور حول الشعارات والمبادئ الدينية دوراً خاصاً في التصدي لهذه الأنظمة، من منطلق المكانة الخاصة للدين وما يتعلق به من مقدسات.

7 ـ تشجيع الحكومات المحلية على ظهور الأحزاب والتنظيمات الدينية، لإحداث توازنات سياسية مرحلية أو طويلة الأمد. إذ تدل الدراسات على أن الحكومات في معظم الدول الإسلامية، ومنها تركيا وإندونيسيا ومصر والأردن والكويت وسوريا وغيرها، قد شجعت ـ في مراحل مختلفة، وبدرجات مختلفة ـ ظهور أو نمو الجماعات

الإسلامية، وأحياناً العنيفة منها، لمكافحة الاتجاهات الماركسية والقومية والليبرالية.

8 ـ حب السلطة والمال والزعامة والبروز والانتهازية، لدى بعض الزعامات الدينية أو السياسية أو الفكرية. وكثيراً ما نرى الأحزاب الجهادية وقد حدثت بها انشقاقات، إثر قيام أحد قيادييها بتبني خط أكثر تشدداً. وكثير من هذه الجماعات، مثل التكفير والهجرة والشوقيين، برَّرت التشدد ـ وأحياناً السرقة والنهب ـ لتمويل الحركة.

ويهاجم فتحي يكن المتاجرين بالدين فيقول: «ومن الخلفيات الكامنة وراء بعض التعدديات، سلطان النزعة المادية والحرص على المنافع الدنيوية. فلقد ابتُلي الإسلام في هذا العصر بأدعياء يتاجرون بالإسلام، ويبتزون بالإسلام، ويحققون من خلاله مصالحهم. وهؤلاء لا شك يرفضون وحدة العمل الإسلامي، لأن من شأنها أن تغلق دكاكينهم، وتعطل مصالحهم، وتفوِّت عليهم الثروات». ويقول فتحي يكن ملفتاً الأنظار إلى ظاهرة خطيرة في مجال المتاجرة بالدين: «من المؤسف أن عشرات الجمعيات القائمة هنا وهناك لها رحلة في الشتاء ورحلة في الصيف، لجمع التبرعات من دول الخليج، وهي في الواقع جمعيات وهمية، لا وجود لها ولا أثر على ساحة العمل الإسلامي»(9).

9 ـ فشل النُخب العربية الحاكمة في تحقيق الكثير من الوعود والتطلعات السياسية والاجتماعية، التي بشّرت بها مختلف الأنظمة والأحزاب الاشتراكية والقومية، لا سيما بعد الهزيمة الكبرى عام 1967 أمام إسرائيل، مما هيأ أرضية خصبة لنمو كل ألوان المعارضة ـ وبخاصة الأحزاب الإسلامية السياسية ـ التي تزود المُعارِض العربي بنظرية شمولية بديلة، مستمدة من التراث.

إن استقصاء الأسباب التي مهدت لنمو الحركات والأحزاب الإسلامية، لا يمكن أن يقف عند ما ذكرناه من عوامل. كما أن أسباب نمو هذه الحركات تختلف أحياناً من بلد إلى بلد، وتتفاوت معها كذلك قدرة كل تيار أو حزب على استقطاب شرائح واسعة من جماهير ذلك البلد، لظروف لا مجال لذكرها هنا بالتفصيل.

الإسلاميون والسلطة

يقول المفكر الداعية فتحي يكن قائد الإخوان المسلمين في لبنان: «منذ ربع قرن والحركة الإسلامية الحديثة تعيش محناً ضارية، وتبذل الثمن غالياً، دون أن يكون لها من ذلك أدنى مردود! بل الأنكى من ذلك أنها هي التي تزرع وسواها يحصد، وهي التي تبني وسواها يستولي على البناء! والحركة الإسلامية ـ بالرغم من كل هذا ـ لا يزال أسلوبها في العمل نفس الأسلوب الذي مارسته في ظل أوضاع غدت في خبر كان..

بل وغدت ممارستها له اليوم، وفي أعقاب التحول الجذري الذي شهدته المنطقة، ضرباً من الانتحار، وجريمة لا يجوز السكوت عنها».

ويضيف يكن قائلاً: «المراقب لما يجري في نطاق العمل الإسلامي خلال القرن الماضي، تبدو له ملامح ظاهرة مخيفة، وهي أن الأعمال والتجارب - التي قامت في هذا النطاق - تجري في دوامة مغلقة من التكامل والتآكل. والمقصود بالتكامل والتآكل هو أن التجارب التي قامت لا تكاد عناصرها تتكامل حتى تأخذ بالانفراط قبل أن تحقق الهدف الرئيسي من وجودها، بإقامة المجتمع الإسلامي واستئناف الحياة الإسلامية. وتبدو ملامح هذه الظاهرة بشكل بارز وملحوظ على صعيد المنطقة العربية، حيث عجزت الحركات الإسلامية عن تحقيق ولو تجربة واحدة في قطر واحد على الأقل. هذا فضلاً عن أن الحركة - في عدد من الأقطار - تراجعت تراجعاً مخيفاً»[10].

ويقول الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، أحد أبرز مفكري الإخوان المسلمين المعاصرين في مصر وخارجها: «إن حركات التحرير ضد الاستعمار كله - الغربي والشرقي والصهيوني - كان محركها ومطلق شرارتها ومفجر طاقاتها وقائد كتائبها هو الإسلام. ولكن الذي يؤسف له، أن الإسلام يزرع ولا يحصد، ويغرس ولا يجني. بل نرى آخرين من العلمانيين والحاقدين، والكائدين في الخفاء من أعداء الإسلام، متفرجين أو متربصين، حتى إذا تهيأت الثمرة للنضج، وثبوا

فجأة إلى مقدمة صفوف الجهاد والنضال، وأحدثوا دوياً هائلاً. لينفردوا هم بالغنيمة، ويقطفوا وحدهم الثمرة»[11].

وفي كتاب «جند الله» يقول مفكر سوري بارز من الإخوان المسلمين السوريين هو سعيد حوى: «لم يمر على الأمة الإسلامية وضع أصعب من الوضع الحالي المعاصر. فقد تخلخل كل شيء وتحطم الكيان السياسي للمسلمين». وينظر سعيد حوى إلى جماعته باعتبارها حزب الله، ويضيف: «إن الأهداف الرئيسية لحزب الله، هي صياغة الشخصية الإنسانية صياغة إسلامية، وإقامة الدولة الإسلامية في كل قطر، وتوحيد الأمة الإسلامية، وإحياء منصب الخلافة، وإقامة دولة الإسلام العالمية».

ويتحسر «يكن» على تلك الفرص التي أضاعتها الحركة الإسلامية، ولم تقفز فيها إلى السلطة، بقوله: «لقد مرت في تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة فرص وظروف، كان في صفوفها من الإمكانيات المختلفة مالم يكن عند سواها من الحركات، التي سبقتها إلى السلطة وإلى الحكم في أكثر من قطر؟ ولكن إهمالها لهذه الإمكانيات، وعدم الاستفادة منها بما يتلاءم مع طبيعتها واختصاصاتها وقدراتها، وبالتالي عدم استيعابها فكرياً وتوجيهياً وحركياً، كل ذلك أدى إلى فقدان بعضها، وإلى نمو البعض الآخر نمواً وحشياً غير طبيعي»[12].

ويلوم د. القرضاوي بعض الإسلاميين على تسرعهم في الصعود فيقول: «إن الاستعجال جعل الحركة الإسلامية تخوض معارك قبل أوانها، وتخوض أخرى أكبر من طاقتها، وتحارب الشرق والغرب مرة واحدة، وتدخل نفسها مداخل لا تستطيع الخروج منها، مع أن الله لم يكلفنا إلا وسعنا، ولا يحل لنا أن نكلف أنفسنا من البلاء ما لا نطيق فنعرضها للفتنة. وقد قال تعالى: ﴿فاتقوا الله ما استطعتم 30 التغابن﴾. وقال رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». وكم تمنيت، وأعلنت في مناسبات مختلفة للحركات الإسلامية، في الفترة التي كان لها فيه حرية التحرك والنشاط، أن تدخر قوتها، ولا تورط نفسها في مواجهات ومعارك يدفعها إليها المغامرون المتعجلون، أو يستدرجها إليها المخططون الماكرون.. وأن تدع التفكير في استخدام القوة والعنف والاصطدام بالسلطات الحاكمة لمدة عشرين سنة.. وستجد بعدها أنها أحدثت «ثورة سلمية» في المجتمع كله، وحققت انقلاباً فكرياً ونفسياً وأخلاقياً.. إن القوى الخائفة من الإسلام - والمناوئة له - لا تدع الحركة الإسلامية حتى تمتد وتنمو وتتسع.. ولكن الحركة أيضاً عليها بعض اللوم، فإنها كثيراً ما تستفز تلك القوى المتربصة، وتستثير فيها غرائز الخوف»[13].

وللداعية سعيد حوى اهتمامه باستراتيجية العمل الإسلامي، ويرى أنه «لا بد للحركة الإسلامية وهي سائرة، أن تكون لديها استراتيجيتها، التي تعتبر أساساً لخطتها في الإطار العالمي أو في الإطار المحلي. فلكل

قطر أوضاعه الخاصة.. ولكن هذه الاستراتيجيات الخاصة للحركة ـ في كل قطر ـ ينبغي أن تخدم الاستراتيجية العامة للحركة الإسلامية في العالم»(14).

وبينما يقف فتحي يكن إلى جانب سعيد حوى بصلابة ـ بل ويزايد في «عالمية» الحركة ـ نرى الدكتور القرضاوي من الذين يوجهون النقد إلى «عالمية» الحركة الإسلامية ووحدتها، ونلمح هذا في كتابه «أين الخلل ؟» حيث يقول: «إن من أسباب الفرقة أحياناً، الحرص البالغ على الوحدة؛ أي وحدة العاملين للإسلام، أو ما يسمى بـ«حركة إسلامية واحدة». فمن قاده اجتهاده إلى أسلوب مغاير في العمل أو الحركة اتُّهم بالانشقاق، أو بالخروج على الصف. وأولى من ذلك الاعتراف بتعدد الاجتهادات وتنوع الأساليب. والاختلاف في ترتيب الأهداف وفاعلية الوسائل».

شكل الدولة الإسلامية الموعودة من منظور الحركات الإسلامية

لا تود الحركة الإسلامية أن تعطي تفاصيل واضحة، عن طبيعة نظام الحكم الذي ستقيمه خارج إطار الشعارات المطروحة. فالأولوية ـ كما يطرح سيد قطب ـ هي الاستسلام لحاكمية الله. وفي كتابه «معالم في الطريق» يقول سيد قطب: «إن الجاهلية التي حولنا تضغط على أعصاب بعض المخلصين من أصحاب الدعوة الإسلامية، فتجعلهم يتعجلون خطوات المنهج الإسلامي، كما أنها ـ أي الجاهلية ـ تتعمد أحياناً أن

تحرجهم، فتسألهم: أين تفصيلات نظامكم الذي تدعون إليه؟ وماذا أعددتم لتنفيذه من بحوث ومن دراسات ومن فقه مقنن على الأصول الحديثة؟ كأن الذي ينقص الناس في هذا الزمان - لإقامة شريعة الإسلام في الأرض - هو مجرد الأحكام الفقهية والبحوث الفقهية الإسلامية. وكأنما هم مستسلمون لحاكمية الله راضون بأن تحكمهم شريعته، ولكنهم فقط لا يجدون من المجتهدين فقهاً مقنناً بالطريقة الحديثة. ومن واجب أصحاب الدعوة الإسلامية ألاّ يستجيبوا للمناورة. وأن يرفضوا السخرية الهازلة حول ما يسمى بتطوير الفقه الإسلامي، في مجتمع لا يعلن خضوعه لشريعة الله ورفضه لكل شريعة سواها. من واجبهم أن يرفضوا هذه التلهية عن العمل الجاد. التلهية باستنبات البذور في الهواء. وأن يرفضوا هذه الخدعة الخبيثة!»

ويهاجم آية الله الخميني - في بعض خطبه - الباحثين عن الرفاهية وتحسن الأحوال المادية في أعقاب الثورة، فيقول في عبارة شهيرة «إن الثورة الإسلامية لم تقم بهدف تخفيض أسعار البطيخ».

أما الداعية والمنظر الباكستاني الشهير، أبو الأعلى المودودي، فيقول في كتابه «تذكرة دعاة الإسلام» إن الناس في هذا العالم للاختبار، «وليس اختبارنا في هذه الدنيا لإبراز مهارتنا في تسيير الصناعات والتجارات والزراعات والحكومات، ولا في إنشاء الأبنية والشوارع، ولا في إحداث مدنية راقية رائعة، وإنما هو في أداء حق خلافة الله في ودائعه»[15].

التصور السياسي
لدولة الحركات الإسلامية

الحركات الإسلامية والديمقراطية

رغم كل ما سجلته كتب الإسلاميين من شكوى وتظلم، ضد اضطهاد الأنظمة الثورية والدكتاتوريات العسكرية العربية، إلا أنهم - بدورهم - غير متحمسين في أغلب الأحوال لترسيخ القيم الديمقراطية، بما في ذلك الجماعة الإسلامية اللبنانية، التي تعيش وتتحرك في أعرق الدول العربية الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، يذكر مفكرهم وقائدهم الداعية فتحي يكن في كتابه «ماذا يعني انتمائي للإسلام؟» أن من الناس مسلمون ملتزمون، وإن كانوا لا يقومون بواجب العمل الحركي للإسلام، ومنهم مسلمون غير ملتزمين، وهؤلاء يمثلون السواد الأكبر من المسلمين اليوم، ثم هناك ثالثاً من هم أعداء للإسلام يحادون الله ورسوله، سواء كانوا أفراداً أم حزباً أم حكاماً. «ومواقف الدعاة من هؤلاء يجب أن تتفاوت بحسب قربهم وبعدهم، وبحسب إقبالهم وإدبارهم، وبحسب ولائهم أو عدائهم. فمنهم من يلزمه التعهد والتوجيه، ومنهم من تلزمه التوعية والتثقيف. ومنهم من لا يفلح معه إلا السيف».

ويعتبر سعيد حوى أن أكثر أقطار الإسلام اليوم «قد سيطر عليها الكافرون والمرتدون والزنادقة والملحدون والمنافقون والفاسدون والمفسدون، على شكل أفراد أو هيئات أو منظمات أو أحزاب. فنشأت في أرض الإسلام أحزاب ضالة كافرة. وقامت جمعيات سرية. ونقض

النصارى عهود ذمتهم، وقامت حكومات أقطار العالم الإسلامي على هذا المزيج الكافر».

ولم يمنع اعتدال د. القرضاوي وواقعيته السياسية ونفوره من التفكير والتشدد والتزمت، كما يعلن في كتاباته، لم يمنعه ذلك من أن تكون له قائمة خاصة «من الكفرة الذين يجب أن يُدمغوا بالكفر دون مواربة ولا استخفاء»، وهم «الشيوعيون المصرون على الشيوعية، والحكام العلمانيون، ورجال الأحزاب العلمانية الذين يرفضون جهرةً شرع الله، وينادون بأن الدولة يجب أن تنفصل عن الدين. وأصحاب النِحَل التي مرقت من الإسلام مروقاً ظاهراً، مثل الدروز والنصيرية والإسماعيلية، وأمثالهم من الفرق الباطنية»[16].

ويدور في كتابات الإسلاميين ـ المرتبطين منهم بالأحزاب والمستقلين على السواء ـ جدل طويل حول الشورى والديمقراطية وحقوق المرأة والأقليات، وحول مبدأ فصل السلطات والعلاقات مع العالم الخارجي وغير ذلك، مما يكشف العديد من ملامح «النظام الإسلامي» كما يتصورونه. ولا مكان هنا لاستعراض واقتباس هذه الآراء، ولكن سنكتفي باستعراض بعض محاولات الإسلاميين في إعداد الدساتير، وموقف هذه الوثائق من الديمقراطية وحق المعارضة.

إن أشهر هذه المحاولات دستور «حزب التحرير الإسلامي» وهو ينص في مادته رقم 21 على أن «للمسلمين الحق في إقامة أحزاب

سياسية لمحاسبة الحكام، أو الوصول إلى الحكم عن طريق الأمة»، ومن رأي حزب التحرير أن إنشاء أي حزب لا يحتاج إلى ترخيص. ولكن لا بد لهذه الأحزاب «أن يكون أساسها العقيدة الإسلامية». ليس ذلك فحسب، بل ويُمنع أي تكتل يقوم على غير الإسلام».

وتنص المادة 11 على أن «حمل الدعوة الإسلامية هو العمل الأصلي للدولة».

وتنص المادة 23 على أن نظام الحكم «يقوم على أربع قواعد هي: السيادة للشرع لا للشعب. السلطان للأمة. تنصيب خليفة واحد فرضٌ على المسلمين. للخليفة وحده حق تبني الأحكام الشرعية، فهو الذي يسن الدستور وسائر القوانين».

وتنص المادة 56 على أن « الجهاد فرض على المسلمين، والتدريب على الجندية إجباري. فكل رجل مسلم يبلغ الخامسة عشرة من عمره، فرضٌ عليه أن يتدرب على الجندية استعداداً للجهاد».

ويعطي هذا الدستور لغير المسلمين حق عضوية مجلس الأمة، ولكن فقط «من أجل الشكوى من ظلم الحكام، أو من إساءة تطبيق أحكام الإسلام».

كما يعطي هذا الدستور للنساء حق التعيين في الوظائف الحكومية ودخول البرلمان، ولكنه ينص في المادة 109 على أن «الأصل في الشرع

هو انفصال الرجال عن النساء، وعدم اجتماعهم إلا لحاجة يقرها الشرع كالبيع، أو يقر الاجتماع من أجلها كالحج».

وحسب نص المادة 117 فإن «على الزوج أن يقوم بجميع الأعمال التي يقام بها خارج البيت، وعلى الزوجة أن تقوم بجميع الأعمال التي يقام بها داخل البيت».

وتتفاوت الاجتهادات الدستورية لحزب التحرير بين التشدد واللين. فنجد أن النصوص تمنع إقامة المصارف ماعدا البنك المركزي اللاربوي، وتدعو إلى جعل الدعوة الإسلامية محوراً للسياسة الخارجية، وتطالب بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا، باعتبارها دولاً تحارب المسلمين.

ومما هو جدير بالإشارة هنا، بعض مآخذ حزب التحرير الإسلامي على التجربة الإسلامية في إيران، والواردة في مذكرة خاصة رفعها الحزب إلى آية الله الخميني ومجلس الخبراء في آب/أغسطس 1979، حول الدستور الإسلامي للجمهورية الإيرانية.

وقد أوصى حزب التحرير الخميني «باستئصال الوسط السياسي السابق، ومنع أي عمل سياسي لا يقوم على عقيدة الإسلام. وكذلك منع أي تكتل سياسي يقوم على أساس قومي أو وطني، أو على أساس فكرة المادية، أو فكرة فصل الدين عن الحياة».

وانتقدت المذكرة «مفهوم الديمقراطية .. لأنه غير منبثق عن العقيدة الإسلامية، بل من أنظمة الكفر». ولم ترضَ عن تبني إيران للنظام الجمهوري. وانتقدت المادة الثالثة من الدستور الإيراني الإسلامي، التي تنص على أن الرأي العام هو أساس الحكم، فتقول المذكرة «ليس الرأي العام هو أساس الحكم في الإسلام، وإنما هو أساس في الأنظمة الديمقراطية الغربية التي هي أنظمة كفر».

وأشارت المذكرة إلى حرية العقيدة والحرية السياسية والحرية الاقتصادية والحرية الشخصية، وقالت إن «جميع هذه الحريات تتناقض مع الإسلام. فلا حرية في الإسلام بالمفهوم الديمقراطي الغربي» وانتقدت المذكرة ملامح أخرى من الدستور الإيراني، مؤكدةً أنه «ليس دستوراً إسلامياً، وأنه لم ينبثق من العقيدة الإسلامية»[17].

وهناك عدة نماذج أخرى لدساتير، اعتبر واضعوها أنها دساتير إسلامية نموذجية. ومن هذه الدساتير ما أعدها أفراد مثل د. علي جريشة ومصطفى كمال وصفي من مصر. ومنها ماصدر عن هيئات مثل نموذج الدستور الذي وضعه مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في تشرين الأول/أكتوبر 1977، ونموذج الدستور الإسلامي الذي أقره المجلس الإسلامي العالمي في 10 كانون الأول/ديسمبر 1983 في إسلام آباد بباكستان.

وتجيز المادة 2 من الدستور الصادر عن الأزهر «أن تتعدد الدول في الأمة الإسلامية وأن تتنوع أشكال الحكم فيها».

وتجيز المادة 29 حرية الاعتقاد الديني والفكري، وحرية العمل وإبداء الرأي بالقول والكتابة أو غيرها، وإنشاء الجمعيات والنقابات والانضمام إليها، والحرية الشخصية وحرية الانتقال والاجتماع، في حدود الشريعة الإسلامية». كما تعطى المادة 38 «للمرأة أن تعمل في حدود الشريعة الإسلامية». وتجيز المادة 41 إنشاء الصحف وحرية الصحافة «وذلك كله في حدود أحكام الشريعة الإسلامية».

ويتميز الدستور الصادر عن المجلس الإسلامي العالمي بمراعاة أشمل للقوانين والأوضاع الدولية، وينص على أن «مواطنة الدولة الإسلامية حق لكل مسلم»، وأن السياسة الخارجية تقوم «على أساس من الالتزام المطلق بمبادئ الحرية والعدل والسلام، والسعي من أجل تحقيق الخير والرفاهية للبشر جميعاً».

ولكن الدستور رغم ذلك يحتوي على باب حول «ولاية الجهاد»، وتنص المادة 58 على أن «تقوم الدولة ببناء قواتها المسلحة وإعدادها أفضل إعداد ممكن، بحيث تكون قادرة ـ عدداً وعُدةً ـ على تلبية مطالب الجهاد.. الذي غايته الوحيدة أن تكون كلمة الله هي العليا في أرض الله».

ويُستنتج من كل هذه الاقتباسات أن «الدولة الإسلامية» في ظل هذه الأحزاب، وبخاصة إن كانت ستحكم بهذه المنطلقات المتشددة وغير

الواقعية، ستمر بمراحل طويلة من الاضطراب السياسي والصراعات الداخلية، قبل أن تكتشف من جديد ما توصلت إليه الخبرة البشرية في أماكن أخرى، حول حتمية التعددية، وضمان الحريات الديمقراطية، وعدم التمييز بين أفراد الشعب بسبب الدين والجنس.

ومن الحجج التي يوردها «الإسلاميون» في دفاعهم عن نموذج الدولة الإسلامية في أدبياتهم، القول بأن الإسلام قد نجح في إقامة الحكم وإدارة الدول لقرون طويلة وفي أماكن متفرقة، دون أثر لهذه المخاوف التي يطرحها اليوم خصوم الإسلاميين. ولكن مثل هذا الرد لا يميز بين الدولة الإسلامية المتسامحة المعتدلة المرتخية القبضة ـ كما كان عليه الأمر نسبياً خلال القرون العباسية والعثمانية ـ وبين الأوضاع الدكتاتورية المتشددة التي قد تقيمها الأحزاب الإسلامية المعاصرة، لا سيما أنها تعج عادة بالقيادات والكوادر المتزمتة من شباب المدن والأحياء العربية الفقيرة، والمعروف أن هذه الأحزاب تتوعد الحريات الديمقراطية والمدنية علناً في بعض كتاباتها كما رأينا.

ومن المفاهيم الأخرى السائدة والتي تحتاج إلى تمحيص، الاعتقاد بأن البديل الديني ـ كما تطرحه كتب المودودي وسيد قطب والنبهاني والجماعات السلفية ـ سينجح فوق أرض الواقع لمجرد أنه يبدو جميلاً مثالياً، وليس عليه مآخذ نظرية. فالحقيقة أن تاريخنا الإسلامي وتاريخ البشرية، وتاريخ تطبيق كافة الأفكار، يبين أن هناك فوارق هائلة تكمن

التصور السياسي
لدولة الحركات الإسلامية

بين وضع النظريات والحلول من جانب، وبين تطبيقها من جانب آخر. ولعل أبرز هذه التجارب التي عايشناها خلال هذا القرن، التجربة الإيرانية والتجربة الأفغانية والتجربة الاشتراكية وغيرها. مما يتطلب من المسلمين والعرب المعاصرين أن يكونوا في غاية الحذر من تسليم مصائرهم ليد هذه الأحزاب والتيارات، التي ترفع الشعارات الإسلامية وتروّج للحلول الدينية. فشباب الحركات الدينية الأصولية اليوم ـ في الجزائر ومصر وأفغانستان ودول الخليج ـ يختلفون في الواقع عن أبناء الدعوة الإسلامية في القرن الهجري الأول، مهما أظهروا من ورع وتقوى. فهم أبناء القرن العشرين والقرن القادم. وهم بعض إفرازات المجتمعات العربية المعاصرة في مرحلة الاستعمار والتحرر، والتخلف والتنمية، وتذبذب السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية بين النجاح والفشل. كما أن الأحزاب الإسلامية المعاصرة متأثرة بلا شك بتجارب العصر المختلفة، في بناء الدولة الشمولية العقائدية، مما قد يفقدها المرونة السياسية والاجتماعية المطلوبة في هذ العصر. فكيف يمكن تحقيق الاستقرار السياسي بدون إيمان حقيقي بالحقوق الديمقراطية؟ وكيف يمكن أن يتقدم العالم العربي والإسلامي مع معاداته الغرب والدول المتقدمة؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن الاجتماعي في ظل هذه التعبئة الواضحة ضد مشاركة المرأة والأقليات الدينية في المجتمعات الحديثة؟

ونأتي الآن إلى الأشكال المحتملة لظهور الدولة الإسلامية، بالشكل الذي تتحدث عنه الأحزاب الإسلامية الحركية والتيارات الدينية العقائدية. ويمكن القول اختصاراً إنها قد تكون على الأرجح أحد النماذج الآتية:

أ- إدخال تعديلات قانونية على البنية الحالية للدول القائمة في العالم العربي ودول الخليج، كالمطالبة المعروفة بـ «أسلمة» القوانين، وتغيير نص المادة الثانية من الدستور الكويتي بحيث تصبح الشريعة وحدها مصدر التشريع. ومثل هذا التغيير مؤثر ومهم بلا شك، ولكنه لا يفرز النظام الإسلامي الحركي المطلوب الذي تطالب به الحركات الإسلامية، فالدولة ستبقى على الأغلب تحت هيمنة وإدارة النخب الحديثة بتوجهاتها المختلفة - وغير الأيديولوجية بالضرورة - مع عدم قدرة الإسلاميين على الانفراد بالسلطة وإلغاء المكاسب الديمقراطية.

ب - الدولة الإسلامية العقائدية الحركية القطبية (نسبة إلى سيد قطب)، وهذه ستكون دولةً ثوريةً جهاديةً معاديةً لما حولها، مؤمنةً بتصدير الثورة وقائمةً على التعبئة العقائدية المستمرة، مع تنامي الصراع بين «تيار الدولة» و«تيار الثورة». ومثل هذا النظام سيتسبب في مشاكل لا حصر لها.

ج ـ الدولة الإسلامية العقائدية نسبياً، مع انفتاحها على التحديث الاقتصادي والتنمية الصناعية والتجارية والنموذج الاستهلاكي الغربي. وهذه قد يستحيل استمرار احتفاظها باستقلالها الأيديولوجي والسياسي، تحت الضغط اليومي من التعامل مع أوربا والولايات المتحدة، وتنامي طموحات رجال الأعمال وضغط الطبقة الوسطى في الدولة الإسلامية نفسها.

ويمكن القول في النهاية إنه من المستحيل على التحليل العلمي حصر الأشكال السياسية والاقتصادية، والملامح العقائدية، لسائر الأشكال المحتملة للدولة الإسلامية، بالشكل الذي تتصوره الأحزاب الإسلامية. وذلك بسبب ضخامة الحركة، وتنوع الشرائح الاجتماعية، وتضارب المصالح والخبرات الوطنية، واختلاف مستوى التطور بين الدول العربية. ولكن الصور المتوقعة لقيام مثل هذه الدولة لن تخرج جوهرياً عن هذه النماذج الثلاثة، والتي ستختلف كلها ـ بلا شك ـ مع النموذج النظري المثالي والأبوي والريفي، الذي نراه في معظم الأحيان مرسوماً في كتب التيار الديني.

الهوامش

(1) د. زكريا سليمان البيومي، الإخوان المسلمون، القاهرة، مكتبة وهبة، 1979.

(2) د. صادق أمين، الدعوة الإسلامية، عمّان - الأردن، 1982، ص77.

(3) غازي التوبة، الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت، دار القلم، 1977.

(4) الهلالي والدبيج، الجماعات الإسلامية، عمّان - الأردن، 1981.

(5) خليل علي حيدر، تيارات الصحوة الدينية، الكويت، دار كاظمة، 1987.

(6) د. فرهاد إبراهيم، الطائفية السياسية في العالم العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996، ص 371.

(7) سعيد حوى، دروس في العمل الإسلامي، حلب، دار السلام، 1981.

(8) فتحي يكن، أبجديات التصور الحركي للعمل الإسلامي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1981.

(9) فتحي يكن، المرجع السابق، ص73.

(10) فتحي يكن، مشكلات الدعوة والداعية، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985.

(11) د.يوسف القرضاوي، «مجلة الأمة»، قطر، العدد 56، نيسان/أبريل، 1985.

(12) فتحي يكن، نحو حركة إسلامية عالمية واحدة، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983، ص29.

(13) د. يوسف القرضاوي، مرجع سابق.

(14) سعيد حوى، دروس في العمل الإسلامي، مرجع سابق.

(15) أبو الأعلى المودودي، تذكرة دعاة الإسلام، لاهور، دار العروبة، 1976، ص53. وانظر: خليل علي حيدر، مشاكل الدعاة، الكويت، دار كاظمة، 1988، ص ص 197 ـ 230.

(16) د.يوسف القرضاوي، ظاهرة الغُلُو في التكفير، الكويت، مكتبة المنار الإسلامية، 1985، ص ص 26 ـ 27.

(17) انظر كتيب حزب التحرير حول نقض مشروع الدستور الإيراني، ونص الدستور الإسلامي، 30 آب/أغسطس 1979.

نبذة عن المحاضر

خليل علي حيدر

* كاتب كويتي من مواليد 1948.

* تخرج من كلية المعلمين عام 1967.

* درس التربية والتاريخ في الولايات المتحدة 1979 ـ 1984.

* يكتب بانتظام في جريدة الوطن الكويتية منذ عام 1984، وفي مجلات وصحف أخرى.

* متابع للحركات الإسلامية وله حولها عدة أعمال مطبوعة؛ منها «مستقبل الحركة الدينية»، و«نقد الصحوة الدينية»، و«مشاكل الدعاة»، و«تيارات الصحوة الدينية»، و«الصحوة الدينية وهموم الوطن العربي»، و«حوار من الداخل»، بالإضافة إلى قدر كبير من المقالات.

* من المهتمين بقضايا التحديث والتخلف والتنمية وعلاقات العالم العربي والإسلامي بالغرب.

صدر عن «سلسلة محاضرات الإمارات»

1 ـ بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2 ـ حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3 ـ اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4 ـ إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5 ـ السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6 ـ المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7 ـ مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8 ـ التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر